



مشروع مذكرة تفاهم

بين

وزارة إصلاح الإدارة والتوظيف العمومية

بالمملكة المغربية

و

الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

بدولة الامارات العربية المتحدة



إن وزارة إصلاح الإدارة والتوظيف العمومية بالمملكة المغربية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الامارات العربية المتحدة المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين" رغبة منهما في تعزيز روابط الصداقة والأخوة بين المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة:

اعتبارا للأهمية الخاصة التي توليها المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة لمشاريع تطوير الموارد البشرية.

اقتناعا منهما للدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين. وبناء على بروتوكول إطار التعاون بين الطرفين في مجالات الوظيفة العمومية وغيرها من شؤون الخدمة المدنية الموقع بأبوظبي بتاريخ 19 يناير 2011.

تعبيرا منهما عن إرادتهما المتمثلة في تطوير روح الشراكة والتضامن وعلاقات التعاون في مجال تأهيل الرأسمال البشري.

رغبة منهما في وضع اللمسات الأخيرة لهذا التعاون وتحديد طبيعته ووضع آليات تنفيذه اتفقنا على مايلي:

المادة الأولى

الإطار العام للمذكرة

تضع هذه المذكرة إطار للتعاون والتبادل بين الطرفين من أجل ضمان إصلاح الإدارة العمومية وتعزيز قدراتها في مجال تطوير الموارد البشرية.

المادة الثانية

أهداف المذكرة

تهدف هذه المذكرة الى وضع إطار للتعاون الثنائي يركز على برامج ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين ويتم تنفيذها من خلال مخطط عمل سنوي.



المادة الثالثة

مجالات التعاون

يتفق الطرفان من أجل تحقيق أهداف هذه المذكرة على وضع برامج مشتركة لاسيما في المجالات التالية:

- دعم الثقافة المؤسسية وأنظمة السلوك المهني.
- ترسيخ مبدأ التطوير الوظيفي المبني على الكفاءات.
- تخطيط الموارد البشرية.
- تطوير وتأهيل الرأسمال البشري.
- وضع آليات للتعاقد تركز على النتائج داخل الإدارات العمومية.

المادة الرابعة

تنفيذ المذكرة

لتطبيق مقتضيات هذه المذكرة يعين الطرفان أعضاء في لجنة التتبع تتكون مما يلي:

- ممثلين اثنين عن وزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بالمملكة المغربية.
- ممثلين اثنين عن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الامارات العربية المتحدة.

تجتمع لجنة التتبع وبشكل دوري مرة كل سنة في كل من المغرب او الامارات العربية المتحدة من أجل:

- الدراسة والمصادقة على الأنشطة المزمع تنفيذها في إطار مخطط العمل السنوي.
- وضع آليات تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في إطار مخطط العمل السنوي.
- دراسة وتتبع تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في إطار مخطط العمل السنوي وتقييم النتائج.

يمكن للجنة التتبع فور تشكيلها دعوة أى شخص مؤهل وذى كفاءة تعتبر ضرورية لضمان حسن سير وتتبع الأنشطة.



المادة الخامسة

تمويل الأنشطة

يمكن للطرفيين كلما استدعت الضرورة ذلك الاتفاق على وضع آليات لتمويل أنشطة التعاون المزمع تنفيذها في إطار هذه المذكرة.

المادة السادسة

مقتضيات ختامية

يمكن للطرفيين ومن خلال اتفاق مشترك إدخال تعديلات يريانها ضرورية لأغراض هذه المذكرة ويتم ذلك عن طريق تبادل الرسائل.

تبرم هذه المذكرة لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ويتم تجديدها تلقائيا لفترات متتالية مدتها سنة واحدة ماعدا في حالة رغب أحد الطرفين في إنهاء العمل بها من خلال إشعار خطي لاتقل مدته عن ثلاثة أشهر.

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من لدن الطرفين. تلغي هذه المذكرة وتحل محل بروتوكول إطار التعاون بين الطرفين في مجالات الوظيفة العمومية والخدمة المدنية الموقع بأبوظبي 19 يناير 2011.

حررت في دولة الامارات العربية المتحدة - إمارة دبي بتاريخ 16 / أبريل / 2018 في نظيرين أصليين باللغة العربية

وزير الدولة لشؤون التعليم العالي والمهارات المتقدمة

ورئيس الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

بدولة الامارات العربية المتحدة

احمد بن عبد الله حميد بالهول الفلاسي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

بالمملكة المغربية

محمد بنعبد القادر